

السلام الصعب فی السودان

نویسنده: الأفندی،عبدالوهاب
میان رشته ای :: المستقبل العربی :: دیسمبر 2002 - العدد 286
از 23 تا 40
آدرس ثابت : http://www.noormags.com/view/fa/articlepage/391109

السلام الصعب في السودان

عبد الوهاب الأفندي

محاضر في مركز دراسات الديمقراطية، ومشرف على برنامج الديمقراطية في العالم الإسلامي، جامعة ويستمنستر ـ لندن.

بدت الأزمة السودانية المزمنة كما لو أنها دخلت في نهايات عام ٢٠٠٢ مرحلة جديدة وحرجة تتميز بعدم الاستقرار والانفتاح على كل الاحتمالات بعد فترة قصيرة ساد فيها التفاؤل بقرب الحسم السلمي. وكان توقيع «بروتوكول مشاكوس» في العاصمة الكينية نيروبي في العشرين من تموز/يوليو الماضي قد خلق الانطباع عند الكثيرين بأن الطريق إلى الحل السلمي قد أصبحت ممهدة(*). فقد بدا لأول مرحلة أن البروتوكول المذكور (والذي سمي باسم ضاحية خارج العاصمة الكينية) قد حسم أصعب المسائل وأكثرها تعقيداً في النزاع الدائر اليوم، وهي مسألة الدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب. وبحسب البروتوكول المذكور فإن قوانين البلاد ودستورها لا بد من أن تنص على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين من دون النظر إلى الدين أو العرق، وتحرّم التمييز على أي أساس ديني. من جهة أخرى سمح الاتفاق بتطبيق القوانين الإسلامية على أساس محلي في المناطق ذات الأغلبية المسلمة. وفي ما يتعلق بحق تقرير المصير فإن الاتفاقية سمحت للجنوبيين بالاستفتاء على الانفصال بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.

ولكن الخلافات حول تفسير الاتفاق ومستحقاته سرعان ما عصفت بالوفاق الظاهري الذي لقي ترحيباً دولياً واسعاً. فالحكومة أكدت أن الاتفاق لم يكرس قبول القوانين الإسلامية في الشمال فقط، وإنما كرسّ مكانة الشريعة في الدستور القومي كذلك. أما المتمردون فإنهم أكدوا أن الاتفاق ينص على علمانية الدولة، وزادوا أن تطبيق الاتفاق يحتاج إلى قيام حكومة انتقالية موسعة وجيش نظامي جديد. وساهم تفاقم هذه الخلافات في انفجار الصراع مجدداً، حيث قامت قوات التمرد بالاستيلاء على حامية

(*) كانت **المستقبل العربي** قد نشرت في العدد (٢٨٥) دراسة عرضت لنص الاتفاق، وقوّمت اهميته وبحثت في احتمالات نجاحه (المحرر).

حدودية مهمة (مدينة توريت على الحدود اليوغندية) في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي. وهذا بدوره دفع بالحكومة إلى تعليق المفاوضات. وقد دفعت الضغوط الدولية الحكومة للعودة إلى مائدة المفاوضات في منتصف تشرين الأول/اكتوبر، ولكن الوضع الميداني ظل في حال تصعيد متواصل، حيث قام المتمردون بفتح جبهة قتال جديدة على الحدود مع اريتريا شرقي البلاد. وقد اتفق الطرفان على هدنة مؤقتة تستمر خلال جولة المفاوضات الحالية.

من هنا تبدو الصورة قاتمة فيما يتعلق باحتمالات نجاح الحل السلمي، ولكنها مفتوحة على سيناريوهات أخرى كثيرة أهونها شأناً انفصال الجنوب. وهذه الحالة التي وصلت إليها البلاد جاءت نتيجة أخطاء متراكمة ليس من الحكومة الحالية فقط، بل من الحكومات السودانية المتعاقبة منذ استقلال البلاد وربما قبله.

> الخلافات حول تفسير اتفاق مشاكوس سرعان ما عصفت بالوفاق الظاهري الذي لقي ترحيباً دولياً واسعاً، فالحكومة أكدت أن الاتفاق لم يكرس قبول القوانين الإسلامية في الشمال فقط. أما المتمردون فقد أكدوا أن الاتفاق ينص على علمانية الدولة.

جذور المشكلة

اصطلح المراقبون على نسبة جذور مشكلة جنوب السودان إلى السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان، وخاصة بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧، حيث اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله عن بقية أجزاء القطر. ولكن هذا التوصيف ليس دقيقاً تماماً، لأن جذور المشكلة ترجع إلى أزمان أبعد من جهة، وإلى أسباب أقرب تتعلق بتعامل الحكومات السودانية فيما بعد الاستقلال مع الجنوب من جهة أخرى.

صحيح أن الإدارة الاستعمارية اتبعت سياسة هدفت إلى إغلاق الجنوب وإضعاف النفوذ العربي ـ الإسلامي فيه بهدف واضح هو «خلق سد في وجه المد الإسلامي في أفريقيا»[(١)]. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض قامت الإدارة بسن قوانين المناطق المغلقة في عام ١٩٢٢ وطبقته في جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة في جنوب كردخان. وشمل التطبيق إبعاد الموظفين السودانيين والمصريين من الجنوب، وإقصاء التجار العرب والمسلمين، واستبدالهم بالإغريق وغيرهم من الجاليات. وشمل كذلك منع تعليم اللغة العربية واستخدامها واستخدام اللغة الإنكليزية بدلاً منها كلغة رسمية، مع تشجيع

---

(١) Robert O. Collins, «Bastion against Islam: The Upper Nile in the Twentieth Century,» paper presented at: *Islam, Nationalism, and Radicalism in Egypt and the Sudan* (Conference), edited by Gabriel R. Warburg and Uri M. Kupferschmidt (New York: Praeger, 1983), pp. 321-354, and

حسن مكي محمد أحمد، **السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان** (الخرطوم: المركز الإسلامي الافريقي، شعبة البحوث والنشر، ١٩٨٣).

اللغات المحلية[٢]. وشملت السياسة حتى منع اللباس «العربي»، أي الأزياء السودانية التقليدية[٣]. وأصبح من الواجب على كل مواطن سوداني يريد السفر إلى الجنوب الحصول على إذن رسمي. أي بمعنى آخر أصبح الجنوب يعامل كبلد أجنبي بالنسبة إلى المواطنين السودانيين.

وكانت الإدارة البريطانية قد سبقت بسياسة أخرى، وتمثلت في منح حق احتكار التعليم في الجنوب للإرساليات المسيحية، حيث قسم الجنوب إلى إقطاعيات منحت كل كنيسة من الكنائس الغربية مساحة فيها. كان تنازلها هذا قد منح للإرساليات التي كانت تريد إحياء نشاطها في سودان ما بعد الثورة المهدية، وهو ما رفضته الإدارة البريطانية في شمال البلاد خوفاً من إثارة مشاعر المسلمين. وتزامن منح احتكار التعليم في الجنوب للإرساليات مع رفع الحكومة يدها تماماً عن التعليم، حيث لم تنشأ أي مدارس حكومية في الجنوب. وفي الوقت نفسه فإن الإدارة عزفت عن بذل أي جهد لتنمية الجنوب الذي لم ينعم بخدمات أو مشاريع تنمية على غرار ما حدث في الشمال[٤].

النتيجة الكلية لهذه السياسات كانت أن الجنوب أخذ يتطور في اتجاه باعد بينه وبين الشمال ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. **ثقافياً** أصبحت الديانة المسيحية هي ديانة الصفوة المتعلمة، واللغة الإنكليزية لغة التخاطب والتعليم، في مقابل الإسلام والعروبة في الشمال. **اقتصادياً** كان التبادل الاقتصادي يكاد يكون معدوماً بين شطري البلاد، ووسائل الاتصال والتنقل غاية في الصعوبة، كما أصبح الجنوب متخلفاً إلى حد كبير في كل المجالات الاقتصادية قياساً إلى الشمال. **سياسياً** خلقت هذه الأوضاع رعباً بين النخبة في الجنوب بتميزها من الشمال في الهوية، وبالقلق من أن يؤدي استقلال البلاد الموحدة إلى هيمنة الشمال المتطور نسبياً والمتفوق عددياً على الجنوب وأن يهدد خصوصيته الثقافية[٥].

التوتر في علاقات الشمال والجنوب لم يكن وليد الفترة الاستعمارية وحدها، ذلك أن الصراع بين القبائل العربية المسلمة مع جيرانها الجنوبيين سبق الاستعمار، ويعود لقرون مضت. فقد شهد هذا الصراع تصعيداً كامناً بعد قيام محمد علي باشا باحتلال السودان عام ١٨٢١، وهو الاحتلال الذي كان من أحد أبرز أهدافه المعلنة جلب الرقيق من السودان لدعم جيش محمد علي. وكانت غارات الاسترقاق معهودة قبل عهد محمد علي، ولكن دخول الدولة الحديثة بإمكانياتها المهولة طرفاً في هذه التجارة أدى إلى خلق

---

(٢) Robert O. Collins, *Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956* (New Haven, CT: Yale University Press, 1983).

(٣) M. W. Daly: *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986), and *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1991), and Ann Mosely Lesch, *The Sudan: Contested National Identites*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press; Oxford, UK: J. Currey, 1998), pp. 31-33.

(٤) Lesch, Ibid., pp. 32-33.

(٥) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), pp. 87-97.

وضع جديد تماماً. وكان لإدخال الأسلحة النارية دور مهم في التصعيد غير المسبوق. ونتج من كل هذا تعرض المجتمعات التقليدية في الجنوب لكوارث هددت وجودها وشكلت الوعي الجمعي في الجنوب باتجاه العداء للعروبة والإسلام باعتبارهما مصدر هذا الخطر الجديد الماحق(٦).

وقد تعاطفت بعض القبائل الجنوبية مع الثورة المصرية ضد الحكم المصري باعتبارها مقاومة للخطر المشترك، ولكن العلاقات تردت مجدداً بسبب استمرار الممارسات القديمة في العهد الجديد. ولهذا السبب فإن الإدارة البريطانية بررت سياستها الرامية لإغلاق الجنوب بدعوى الحاجة إلى حماية المجتمعات الجنوبية من تغوّل الشماليين وتجار الرقيق، وهي حجة واهية ولكنها مفهومة من وجهة نظر الجنوبيين.

التوتر في علاقات الشمال والجنوب لم يكن وليد الفترة الاستعمارية وحدها، ذلك أن الصراع بين القبائل العربية المسلمة مع جيرانها الجنوبيين سبق الاستعمار ويعود لقرون مضت.

ولكن السبب المباشر في انفجار الأزمة كان تعامل النخبة الشمالية في السودان مع هذا الإرث والتوجهات السياسية التي ولدها. وكانت الإدارة البريطانية أدركت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن خطتها لفصل الجنوب عن الشمال أو إلحاقه بشرق أفريقيا قد فشلت، لأن الجنوب لم يحقق قدراً من الاعتماد على الذات يحقق له الاستقلال، ولا انسجاماً مع شرق أفريقيا يتيح له الالتحاق بها. ولهذا سعت الإدارة لإعادة دمج الجنوب مع الشمال، وبدأ ذلك بعقد مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧، والذي نتج منه قبول مبدئي لقيادات الجنوب بالانضمام إلى السودان الموحد لدى استقلاله(٧).

ولكن القيادات الجنوبية اشترطت لتحقيق الوحدة ضمانات للحفاظ على هوية الجنوب المستقلة وضمان مصالح الجنوب. وكانت النخبة الجنوبية ترى أن ذلك يتحقق أولاً بتأجيل الاستقلال واستمرار الوجود البريطاني كضامن لمصالح الجنوب. وبالفعل فإن اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعت بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣ نصت على أن يكون الحاكم العام البريطاني هو المرجع النهائي في كل سياسة لها علاقة بالجنوب(٨).

الانفجار الأول: آب/أغسطس ١٩٥٥

اندلعت شرارة العنف المسلح في النزاع السوداني في الجنوب في آب/أغسطس عام ١٩٥٥ خلال الفترة الانتقالية المسماة بفترة الحكم الذاتي. وكان السبب المباشر للعنف استدعاء الفرقة الاستوائية، وهي قوة مستقلة في الجيش قوامها جنود من جنوب

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧٦، و Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana Pub. Co., 1981), pp. 30-33.

(٧) Deng, Ibid., pp. 128-134.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩١ - ٩٢.

السودان، إلى الخرطوم للمشاركة في احتفال جلاء القوات البريطانية عن السودان. وقد صاحب هذا الانفجار وسبقه أجواء من التشكك والخوف في أوساط الجنوبيين تجاه نيات الحكومة الجديدة، خاصة بعد سلسلة قرارات اتخذتها أثرت سلباً في مصالح الجنوبيين. ومن ذلك أن الحكومة لم تمنح الجنوبيين سوى ثلاث وظائف فقط من بين ثمانمائة وظيفة عليا في السلك الإداري شغرت بتسريح كبار الموظفين البريطانيين والمصريين، كما أنها قامت بتعيين ضباط شماليين لقيادة الفرقة الاستوائية، وقمعت تظاهرات الاحتجاج الجنوبية ضد سياساتها. وقد رفضت القوى السياسية في الشمال دعوة القيادات الجنوبية لدستور فدرالي يمنح بموجبه الجنوب حكماً ذاتياً.

وفي ظل الجو المشحون سرت شائعات بأن استدعاء الفرقة الاستوائية هو مقدمة لتصفية القدرات العسكرية للجنوب. ونتج من هذا تمرد الفرقة الاستوائية وقيامها بارتكاب فظائع في حق المدنيين الشماليين المقيمين في الجنوب، تمثلت في مجازر راح ضحيتها زهاء ثلاثمائة شخص كلهم تقريباً من المدنيين، ومنهم عدد غير قليل من النساء والأطفال. الحكومة من جانبها ردت بعنف وقمعت التمرد ولاحقت فلوله. وقد زاد هذا من حنق الجنوبيين الذين استسلم بعضهم بعد تأكيدات من الحاكم العام البريطاني بأنهم سيعاملون برأفة..[٩].

يعود الانفجار الفعلي للحرب الأهلية في الجنوب إلى مطلع عام ١٩٦٣ وقد جاء هذا نتيجة لتدهور الأوضاع وانهيار الحكم البرلماني واستيلاء الجيش على السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، وقد اتبعت الحكومة العسكرية الجديدة سياسة قمعية صارمة تجاه الجنوبيين.

هذا التوتر الذي سبق الاستقلال في كانون الأول/يناير ١٩٥٦ بأشهر، مهد الأجواء لاندلاع العنف المسلح بإذكاء مشاعر العداء الاستقلالي، وبسبب هروب بعض المتمردين إلى الأدغال حيث شكلوا نواة حرب العصابات فيما بعد[١٠].

وكانت أحداث العنف في الجنوب قد سبقتها أحداث عنف أخرى في العاصمة الخرطوم شارك فيها أنصار طائفة الأنصار (الحركة المهدية) المعارضة للوحدة مع مصر. وكان حزب الأمة الممثل لهذه الطائفة قد خسر انتخابات عام ١٩٥٣ التي كسبها الحزب الوطني الاتحادي، وأرادوا أن يقوموا باستعراض قوة أمام الرئيس المصري محمد نجيب الذي كان يزور السودان في آذار/مارس ١٩٥٤ لحضور افتتاح البرلمان. وقد خشيت الحكومة على سلامة نجيب فغيرت مسار موكبه، مما أغضب الأنصار المتشددين وأدى إلى صدام مع الشرطة راح ضحيته العشرات. ولكن الحكومة تعاملت مع هذا الحادث بحكمة أكثر، حيث حرصت على مد جسور التفاهم مع حزب الأمة والوصول إلى تفاهم حول الاستقلال جنب البلاد الصراع. ولكن التعامل مع القضية

(٩) Lesch, *The Sudan: Contested National Identities*, p. 36.

(١٠) Edgar O'Ballance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972* (London: Faber, 1977).

الجنوبية اقتصر على العنف ولم يشمل الحوار الجدي والإيجابي.

وعلى الرغم من تعهد القوى السياسية الشمالية للجنوبيين بالنظر في طلبهم للفدرالية، وهو التعهد الذي جعل البرلمانيين الجنوبيين ينضمون إلى الإجماع البرلماني حول إعلان الاستقلال، إلا أن هذا التعهد لم يتم الوفاء به، وتم رفض مطلب الفدرالية من قبل البرلمان. وأدى هذا بدوره إلى تصعيد التوتر وتوسيع هوة عدم التفاهم بين الأطراف[١١].

الحكم العسكري وتصعيد الحرب

يعود الانفجار الفعلي للحرب الأهلية في الجنوب إلى مطلع عام ١٩٦٣. وقد جاء هذا نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية في البلاد وانهيار الحكم البرلماني واستيلاء الجيش على السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧. وقد اتبعت الحكومة العسكرية الجديدة سياسة قمعية صارمة تجاه الجنوبيين، مما دفع بالكثيرين منهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد وإنشاء منظمات سياسية أبرزها حزب الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني (SANU) الذي قاد حملة دولية دعمتها الكنائس ومنظمات أخرى في الغرب ضد حكومة السودان. تبع ذلك قيام مجموعات مقاتلة لم تكن كلها منسجمة أو تحت قيادة موحدة، وقد أدى اندلاع القتال بدوره إلى هيمنة القمع ضد المدنيين، مما ساهم في إذكاء المقاومة بصورة أشد.

وقد كان التصعيد في الجنوب عاملاً مهماً في الأحداث التي أدت إلى إطاحة الحكم العسكري في ثورة شعبية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤. وقد بادرت الحكومة المدنية الجديدة إلى اتخاذ خطوات لمعالجة مشكلة الجنوب، تمثلت في تعيين وزراء جنوبيين في مواقع مهمة، وعقد مؤتمر المائدة المستديرة للبحث في حل سلمي. وقد حضرت المؤتمر كل الأحزاب السودانية والقوى الجنوبية الرئيسية ومراقبين من الدول العربية والأفريقية. وتوصل المؤتمر إلى تفاهم حول بعض المسائل، ولكن بعضها بقي معلقاً حتى قيام الحكم العسكري الثاني تحت رئاسة العقيد جعفر النميري في أيار/مايو ١٩٦٩[١٢].

وقد نجح النميري في عام ١٩٧٢ بعقد اتفاقية سلام أنهت الحرب وأعطت الجنوب حكماً إقليمياً. ولكن هذه الاتفاقية شابتها نواقص أدت إلى تآكلها ثم انهيارها وعودة الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣. وكانت أبرز هذه النواقص اعتمادها على وجود نظام دكتاتوري لا يتيح المشاركة الحقيقية في السلطة. ولم يكن هذا الاعتماد معارضاً، بل كان شرطاً جوهرياً من الشروط التي جعلت الاتفاقية ممكنة. ذلك أن القوى الجنوبية كانت لا

---

(١١) Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured,* Sudan Studies series; no. 13 (Exeter: Ithaca Press, 1990), and Mohamed Ahmed Mahgoub, *Democracy on Trial; Reflections on Arab and African Politics* ([London]: Deutsch, [1974]), pp. 55-57.

(١٢) Bona Malwal, *People and Power in Sudan: The Struggle for National Stability* (London: Ithaca Press, 1981).

تثق في القوى السياسية الشمالية، ولهذا وضعت كل ثقتها في الرئيس النميري لدرجة أن أول أزمة في الاتفاقية بدأت في عام ١٩٧٧ حين عقد النميري صفقة «المصالحة الوطنية» مع بعض الأحزاب الشمالية وعلى رأسها حزب الأمة الذي يتزعمه الصادق المهدي. فقد اعتبرت القوى الجنوبية عودة الوئام بين القوى الشمالية تهديداً لمواقعها في السلطة واستقال وزير الإعلام بونا ملوال وقتها من الحكومة احتجاجاً على هذا التطور(١٣).

ولكن المفارقة هي أن الاتفاقية جمعت إلى عيوب سندها الدكتاتوري العيوب المعهودة في الديمقراطيات الليبرالية في أفريقيا والعالم الثالث. فقد كان نظام الحكم الإقليمي في الجنوب يستند إلى قانون يتيح الانتخاب الحر المباشر لنواب البرلمان (رغم اعتماده نظام الحزب الواحد)، وكانت الحريات ونزاهة الانتخابات متاحة إلى حد كبير في الجنوب، حيث أدى هذا عملياً إلى هيمنة قبيلة الدينكا، أكبر قبائل الجنوب، على مقاليد الأوضاع في الجنوب، مما أدى إلى تذمّر القبائل والعرقيات الأصغر. إضافة إلى هذا فإن الفساد كان ضارباً بأطنابه في الإدارة الجنوبية، وعلى كل مستوياتها.

هذه الأوضاع المتمثلة في الفساد والانقسامات والتذمر بين الأقليات أدت إلى اضطرابات أمنية وسياسية، تمثلت في تقلب الحكومة في الجنوب، وقيام حركات تمرد مسلحة بدأت تنفجر عفوياً وبصور متقطعة منذ عام ١٩٧٥. وقد تحولت هذه بعد عام ١٩٨٠ إلى حركة تمرد مستمرة ثم أطلقت على نفسها اسم حركة الأنيانيا الثانية Anya-nya 2، نسبة إلى حركة التمرد الأولى (١٩٥٥ - ١٩٧٢) التي أطلقت على نفسها اسم الأنيانيا (وهو حيوان سام في الجنوب).

وقد استغل الرئيس النميري هذا الاضطراب وهذه الانقسامات لتعزيز نفوذه في الجنوب وإضعاف الحكم الإقليمي. وقد تم ذلك عبر إقالة الحكومات المنتخبة، أو فرض السياسات عليها، وأخيراً عبر التحالف مع الأقليات المتذمرة في الجنوب لتقويض الحكم الإقليمي من أساسه باتخاذ قراره الشهير في تموز/يوليو عام ١٩٨٣ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. وقد كان هذا القرار مخالفة صريحة لاتفاقية أديس أبابا التي ضمنت نصوصها في دستور البلاد، وكانت لا تسمح بإجراء أي تعديل في بنودها إلا بموافقة ثلثي البرلمان الإقليمي واستفتاء شعبي.

التمرد الثاني: تموز/يوليو ١٩٨٣

كل هذه العوامل ساهمت في انفجار التمرد مرة ثانية في تموز/يوليو ١٩٨٣، ثم إذكاء وإشعال ناره بعد ذلك. وكما أسلفنا فإن انفجار التمرد المسلح وقيام حركة أنيانيا الثانية سبق أحداث ١٩٨٣، التي كانت في بدايتها حادثة تمرد صغيرة في الكتيبة ١٠٥ في مدينة بور مسقط رأس العقيد جون قرنق (وهو ضابط سابق في حركة الأنيانيا تم

---

(١٣) Abdelwahab El-Affendi, «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa,» *African Affairs*, vol. 89, no. 356 (July 1990), pp. 371-389, and

عبد الوهاب الافندي، **الثورة والإصلاح السياسي في السودان** (لندن: منتدى ابن رشد، ١٩٩٥)، ص ١١٤ - ١٢١.

استيعابه في الجيش السوداني عام ١٩٧٢) وأبيل آلير، نائب رئيس الجمهورية السابق وأول رئيس للحكومة الإقليمية في الجنوب. وكان سبب تمرد الفرقة يتعلق في أول الأمر باتهام الضابط الجنوبي المسؤول عنها باختلاس أموال كانت في عهدته لدفع مرتبات الجنود. ورفض الضابط استدعاء السلطات للاستجواب واعتصم هو وجنوده في موقعهم. وحين أرسلت السلطات قوة لردعه قام وجنوده بالهرب إلى اثيوبيا.

تزامن هذا الأمر مع قرار اتخذته الحكومة بنقل جنود هذه الكتيبة وجنود آخرين من القوات الجنوبية إلى الشمال، وهو قرار غريب وغير معهود، فضلاً عن أنه يذكّر بحادثة الفرقة الاستوائية التي أدت محاولة نقلها إلى تمرد عام ١٩٥٥. ومعروف أن اتفاقية أديس أبابا نصت على أن يكون قوام الجيش في الجنوب اثني عشر ألف جندي، نصفهم من الجنوب. ورغم أنه كان من الممكن نظرياً نقل الجنود الجنوبيين إلى أي موقع في البلاد إلا أن هذا لم يكن عملياً ممكناً لأسباب اجتماعية واقتصادية كثيرة. ولكن هذه التنقلات كانت تسري على الضباط. فالعقيد جون قرنق كان يعمل في الخرطوم في وقت اندلاع التمرد.

في تموز/يوليو ١٩٨٣ كان قرنق يقضي إجازة في مسقط رأسه في مدينة بور، فطلبت السلطات منه الاتصال بالمتمردين والتفاوض معهم، لكنه سافر إلى اثيوبيا حيث فر المتمردون والتحق بهم بدلاً من العمل على اقناعهم بإنهاء التمرد.

في تموز/يوليو ١٩٨٣ كان قرنق يقضي إجازة في مسقط رأسه في مدينة بور، فطلبت السلطات منه الاتصال بالمتمردين والتفاوض معهم حول إنهاء التمرد. ولكن العقيد قرنق سافر إلى اثيوبيا حيث فر المتمردون والتحق بهم بدلاً من العمل على إقناعهم بالعودة وإنهاء التمرد.

حركة التمرد الجديدة كانت منذ البداية تختلف جذرياً في جوانب كثيرة عن حركة أنيانيا. فقد كانت الحركة الأولى تتكون من عصابات صغيرة قليلة العدد، ضعيفة التدريب، ولم يتم توحيدها في حركة واحدة إلا في نهاية الستينيات حين دخلت إسرائيل بثقلها وراء التمرد ودعمت الضابط جوزيف لاقو[١٤] بالسلاح والعتاد، مما مكنه من السيطرة على الحركة وتوحيدها. ولكن الحركة الثانية التي أطلقت على نفسها اسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» كانت منذ البداية تتشكل من قوات حسنة التدريب من جنود الجيش السابقين وضباطه الذين تلقوا مثل جون قرنق دورات تدريب في إسرائيل والولايات المتحدة.

قوات التمرد الجديدة كانت أيضاً حسنة التسليح والإعداد. فقد وجدت دعماً قوياً من دول محور عدن ـ أديس أبابا ـ طرابلس التي كانت تريد اتخاذ التمرد وسيلة

(١٤) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press, 1987).

للضغط على السودان وعبر السودان على مصر. وكانت ليبيا هي الممول الأكبر للتمرد ومصدر السلاح الرئيسي له في تلك الفترة، بينما زودت اثيوبيا التمرد بالقواعد والدعم اللوجيستي والمخابراتي والإعلامي. وقد لعبت اثيوبيا أيضاً دوراً مهماً في تثبيت قيادة جون قرنق ودعمه ضد منافسيه في حركة أنيانيا الثانية[١٥].

الدعم الاثيوبي لقيادة قرنق كان له أثره على التوجه السياسي والايديولوجي للحركة الذي مثل أيضاً اختلافاً جذرياً عن التجربة السابقة. فبينما كانت حركة أنيانيا حركة انفصالية تستمد دعمها من الغرب والكنائس المسيحية والدول الافريقية، فإن حركة قرنق أعلنت في بيانها التاسيسي عن توجهات ماركسية ـ لينينية وأهداف وحدوية، ترمي إلى إعادة صياغة السودان كجمهورية اشتراكية متعددة الأعراق والأجناس، وإنهاء غلبة الطابع العربي ـ الإسلامي على هوية البلاد لصالح الهوية الأفريقية[١٦]. وقد ساعد إعلان الرئيس النميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ على غلبة الطابع المعادي للتوجه الإعلامي على خطاب الحكمة.

وقد قامت الحركة خلال سنواتها الأولى بتطوير خطابها وتوجهاتها الإيديولوجية، فخففت من راديكاليتها واقتربت من الغرب، بل عقدت صلة وثيقة بالولايات المتحدة، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ثم سقوط النظام الاثيوبي الموالي لموسكو عام ١٩٩١، والذي تزامن بدوره مع وصول النظام الإسلامي للحكم في السودان عبر انقلاب عسكري في عام ١٩٨٩. وادى هذا بدوره إلى تصاعد لهجة العداء للعروبة والإسلام في خطاب الحركة. وأصبحت من ضمن مطالب الحركة الرئيسية إضافة إلى إلغاء قواعد الشريعة الإسلامية إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا (ليبيا حولت دعمها للحكومات السودانية بعد سقوط النميري عام ١٩٨٥).

حركة التمرد الجديدة تميزت كذلك باستخدامها أسلوب الحرب التقليدية وليس أسلوب حرب العصابات الذي اتبعته حركة أنيانيا. ومنذ البداية عمدت الحركة إلى حشد قوات كبيرة تستخدمها لمهاجمة القوات الحكومية والاستيلاء على الحاميات. وقد حققت الحركة في هذا سلسلة من النجاحات، خاصة في أواخر عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩. ولعل سبب اتباع هذا النهج التدريب النظامي لضباط وكوادر الحركة والدعم القوي الذي لقيته من الدول المجاورة. ويبدو أن لهذه الاستراتيجية أيضاً صلة بطموح الحركة في الاستيلاء على السلطة في كامل البلاد.

مهما يكن فإن التمرد باسلوبه الجديد وطموحاته السياسية الكبيرة والدعم القوي الذي لقيه من دول الجوار ومن الغرب مثل تحدياً كبيراً للدولة السودانية، حيث ساهم في إسقاط نظام الرئيس جعفر النميري في عام ١٩٨٥ وفي انهيار التجربة الديمقراطية السودانية الثالثة في عام ١٩٨٩. ومن المفارقات أنها أيضاً ساهمت في صعود الحركة

---

(١٥) Douglas H. Johnson and Gerard Prunier, «The Foundation and Expansion of the Sudan People's Liberation Army,» in: M. W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga, eds., *Civil War in the Sudan* (London; New York: British Academic Press, 1993), pp. 117-141.

(١٦) John Garang, *John Garang Speaks,* edited and introduced by Mansour Khalid (London; New York: Kegan Paul International, 1987).

الإسلامية الحديثة التي زادت شعبيتها بسبب تزايد الشعور بالخطر على الهوية الشمالية(١٧).

وقد أثرت الحرب في كل نواحي الحياة في السودان، بدءاً من الاقتصاد الذي عانى نزيفاً مستمراً، وانتهاء بالعلاقات الاجتماعية. وأدى تضافر الأزمة السياسية والاقتصادية إلى نزوح واسع للمواطنين، حيث هاجر الملايين من الجنوب ومناطق القتال الأولى إلى الشمال أو خارج البلاد. وعالمياً شوهت الحرب صورة السودان وأظهرته على أنه كيان عنصري قمعي، ونموذج للاضطهاد الديني والعرقي.

جهود السلام

بدأت محاولات البحث عن حل سلمي للنزاع منذ الأشهر الأولى للحرب. وكانت المحاولات في أول الأمر داخلية الطابع، كان من أبرزها قيام الرئيس الأسبق النميري بتشكيل لجنة من الشخصيات المرموقة لقيادة الجهود السلمية وذلك في آذار/مارس عام ١٩٨٤. ولاحظ الرئيس ذلك بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد. ولكن هذه الجهود لم تحقق نتائج، مما أدى إلى تدخل وسطاء أجانب، كان من أبرزهم رجل الأعمال البريطاني تايني رولاند الذي نقل مبادرة من الرئيس النميري للعقيد جون قرنق كانت تقترح تعيين الأخير نائباً لرئيس الجمهورية وإعطاءه صلاحيات واسعة لإدارة الجنوب والحق في ترشيح ستة وزراء للحكومة المركزية(١٨). ولكن جون قرنق رفض هذا العرض وأصر على استقالة الرئيس النميري وإنهاء حكمه كشرط لإنهاء الحرب.

عقب سقوط حكم النميري في نيسان/أبريل عام ١٩٨٥ تقدمت الحكومة الانتقالية بمبادرات عديدة تجاه حركة التمرد، ولكنها قوبلت بالصد من قبل قرنق الذي اعتبر حكومة المشير سوار الذهب امتداداً لحكم النميري وأمهله سبعة أيام للاستقالة وإلا استأنف الحرب. وفي تلك الفترة نفسها تقدمت الأحزاب وقوى المجتمع المدني بمبادرات عديدة باتجاه الحل السلمي، كان من أبرزها إعلان كوكادام في آذار/مارس ١٩٨٦، والذي اتفقت عبره الأحزاب الرئيسية باستثناء الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية على خطوط عريضة لاستئناف العملية السلمية(١٩). ولكن هذه الجهود لم تحقق نتيجة كذلك بسبب رفض الحركة التفاوض مع الحكومة الانتقالية.

---

(١٧) Abdelwahab El-Affendi: «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa», and «The Paradoxes of War and Peace,» in: Francis Deng, ed., *Their Brother's Keepers: The IGAD Peace Initiative for Sudan* (Adis Ababa: InterAfrica Group, 1997).

(١٨) John Garang, *The Call for Democracy in Sudan*, edited and introduced by Mansour Khalid, 2nd ed. rev. and enl. (London; New York: Kegan Paul International, 1992), pp. 23-26, and Abdelwahab El-Affendi, «The Impasse in the IGAD) Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Cooperation,» *African Affairs*, vol. 100, no. 401 (October 2001), pp. 581-599.

(١٩) Garang, Ibid., pp. 142-144; *Management of the Crisis in the Sudan: Proceedings of the Bergen Forum, 23-24 February, 1989*, edited by Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar Sorbo (Bergen, Norway: University of Bergen, Centre for Development Studies, 1989), and «Sudan: The Hard Road Back to Parliamentary Democracy,» *Africa Contemporary Record*, vol. 18 (1985-1986), pp. B 581-583.

عقب انتهاء الفترة الانتقالية وتسلّم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة رئاسة الحكومة بعد انتخابات عام ١٩٨٦ تواصلت الجهود السلمية في ظل رفض مستمر من قبل المتمردين لمفاوضات مباشرة مع الحكومة. وفي تموز/يوليو ١٩٨٦ اجتمع جون قرنق مع الصادق المهدي في أديس أبابا بصفته الحزبية لا الحكومية، ولم يحقق اللقاء أية نتائج، كما أن الاتصالات بين الطرفين قطعت بعد قيام المتمردين بإسقاط طائرة مدنية في آب/أغسطس عام ١٩٨٦. وزاد التوتر بعد التصعيد في الجنوب وقيام المتمردين بالاستيلاء على مدن شمالية لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧[٢٠].

واستمر هذا الوضع على ما هو عليه إلى حين عقد اتفاق بين السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وجون قرنق في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، نص على استئناف المفاوضات بعد تجميد قوانين الشريعة وإلغاء المعاهدات مع ليبيا ومصر. ولكن هذا الاتفاق واجه معارضة من قبل شريكي الميرغني في الائتلاف الحكومي وهما حزب الأمة والجبهة القومية الإسلامية. وأدى هذا إلى انسحاب الاتحادي من الائتلاف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ثم تدخل الجيش في شباط/فبراير عام ١٩٨٩ لإجبار المهدي على القبول بالاتفاق[٢١].

كان من المفترض أن يعقب قرار الصادق المهدي القبول بالاتفاق وتطبيقه خطوات عملية باتجاه عقد مؤتمر دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية لتحديد مستقبل السودان. ومن غير المعروف ما إذا كان عقد المؤتمر المذكور كان سيؤدي إلى الاتفاق على صيغة مقبولة للجميع، خاصة في ظل الخلافات المستمرة بين الأطراف. ولكن الخطة كلها تعثرت بسبب رفض الجبهة القومية الإسلامية للاتفاق وبقائها خارج الحكومة، حيث شرعت في التخطيط لانقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩ الذي أطاح بحكومة المهدي والتجربة الديمقراطية.

وكان من مفارقة قيام الحكم العسكري الثالث في البلاد بقيادة الفريق عمر حسن أحمد البشير أن حركة التمرد قبلت بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة من دون شروط مسبقة لأول مرة منذ بدء النزاع. وبالفعل عقدت جولة للمفاوضات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في آب/أغسطس ١٩٨٩، وكانت هذه أول وآخر جولة بعد مفاوضات مباشرة يعقدها الطرفان بين وسطاء. ولم تؤد الجولة إلى اتفاق، وكان هذا هو نفسه مصير الجولة الثانية التي عقدت في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بوساطة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

وبعد انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيجيريا في حزيران/يونيو عام

---

(٢٠) «Sudan: Failure to End the War, Deepening Economic and Social Crises,» *Africa Contemporary Record*, vol. 19 (1986-1987), p. B 589.

(٢١) *Management of the Crisis in the Sudan: Proceedings of the Bergen Forum, 23-24 February, 1989*, pp. 169-170; «Sudan: SPLA Ceasefire,» *Keesing's Record of World Events*, vol. 35, no. 5 (1987), p. 36646, and «Sudan: Armed Forces Demand for Broad-based Peace Settlement,» *Keesing's Record of World Events*, vol. 35 (1989), p. 33645.

١٩٩١، تقدم رئيس المنظمة النيجيري إبراهيم بابنجيدا بمبادرة قبلها الطرفان لعقد جولة مفاوضات في العاصمة النيجيرية أبوجا. وقبل أن تعقد هذه الجولة سقط نظام الحكم الماركسي بقيادة مغنستو هايل ماريام في اثيوبيا، وفقد الجيش الشعبي قواعده هنا. وهنا واجه جون قرنق الذي كان يعتمد على المخابرات الاثيوبية في المحافظة على سلطته على الحركة تمرداً من مجموعة من قواده بهدف إطاحته من قيادة الحركة. ولكن فشل التمرد أدى إلى انشقاق الحركة إلى جناحين، وإلى فرز قبلي جعل قبائل الدينكا تلتف حول قيادة الحركة. ولكن فشل التمرد أدى إلى انشقاق الحركة إلى جنابين، وإلى فرز قبلي جعل قبائل الدينكا تلتف حول قيادة قرنق، بينما انحازت القبائل الأخرى وخاصة الشلك والنوير إلى المعسكر المناوئ بقيادة رياك مشار.

الحكومة من جانبها سارعت إلى التفاوض مع جناح مشار الذي كان يدعو إلى فصل الجنوب، وتوصلت معه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى اتفاق فرانكفورت الذي ينص على عقد استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان. ثم جاءت بعد ذلك مفاوضات أبوجا في أيار/مايو ١٩٩٢، وحضرها جناحا الحركة كوفدين منفصلين. وقد ناقشت المفاوضات قضايا عدة أبرزها قضية الدين والدولة والنظام الفدرالي ووضع الجنوب، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. وفي نهاية المفاوضات قرر وفدا الحركة الاندماج في وفد واحد والمطالبة بتقرير المصير للجنوب. وأعقب هذا تعليق المفاوضات لأجل لم يسم حينها.

وكانت الحكومة قد بدأت في هذه الفترة حملة عسكرية مضادة مكنتها من الاستيلاء على مواقع عدة كانت تحت سيطرة قوات التمرد، من بينها مقر الحركة الرئيس في مدينة توريت على الحدود مع يوغندا. وفي الوقت نفسه رفض جون قرنق فكرة توحيد جناحي الحركة على أساس المطالبة بفصل الجنوب، مما دفع برئيس وفده المفاوض إلى الانشقاق والانضمام إلى جماعة رياك مشار.

عقدت جولة المفاوضات التالية في أبوجا في أيار/مايو ١٩٩٣، وبدورها لم تحقق نجاحاً يذكر. وعقب انفضاض المفاوضات بفترة قصيرة أطيح بالرئيس بابنجيدا في انقلاب عسكري، وكان في هذا نهاية الوساطة النيجيرية، وفتح الباب أمام مبادرات أخرى قبلت الحكومة من بينها وساطة الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد IGAD) في أواخر عام ١٩٩٣.

كانت منظمة الإيغاد قد أنشئت في عام ١٩٨٦ عقب سلسلة المجاعات التي ضربت منطقة القرن الأفريقي، وشمل أعضاؤها السودان واثيوبيا وكينيا ويوغندا والصومال وجيبوتي (انضمت اريتريا للمنظمة بعد استقلالها عام ١٩٩٣). وقد شهدت المنظمة انتعاشاً بعد سقوط نظام مغنستو في أيار/مايو ١٩٩١، وتقارب اثيوبيا واريتريا مع السودان من جهة، ومع بقية دول المنظمة من جهة أخرى.

وبالفعل تم استئناف المفاوضات في مطلع عام ١٩٩٤، حيث عقدت أربع جولات كان آخرها في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٤، من دون التوصل إلى نتائج. وكان وسطاء الإيغاد طرحوا في أيار/مايو ١٩٩٤، إعلان مبادئ ينص على الاختيار بين إقامة نظام علماني ديمقراطي مع حكم إقليمي واسع للجنوب، أو السماح للجنوب بالانفصال. وافق المتمردون على الإعلان ورفضته الحكومة. ورافق هذه التطورات تدهور متصل في علاقات

السودان بجيرانه، وبدأت في أواخر عام ١٩٩٤ باتهامات إريترية للسودان بدعم المعارضة المسلحة في البلاد، وتلتها في مطلع عام ١٩٩٥ اتهامات يوغندية مماثلة. وقد أدى هذا إلى قطع علاقات السودان الدبلوماسية مع البلدين. وفي أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥ قامت اثيوبيا بتخفيض علاقاتها مع السودان على خلفية اتهام بإيواء السودان لمطلوبين في محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في حزيران/يونيو من ذلك العام.

ووصل تدهور العلاقات مع البلدان الثلاثة حداً قامت فيه حكوماتها في أواخر عام ١٩٩٦ وبدايات عام ١٩٩٧ بدعم حملة كبيرة للمعارضة ترمي إلى إسقاط الحكومة عبر الزحف من ثلاثة مواقع قرب الحدود الإثيوبية والاريترية واليوغندية.

الحملة المذكورة فشلت في تحقيق أهدافها باحتلال جوبا عاصمة الجنوب وقطع طريق الخرطوم مع السودان والاستيلاء على اكبر خزان يمد العاصمة السودانية الخرطوم بالكهرباء. ولكنها سببت هزة قوية للحكم ربما كان لها أثر في الصراعات التي اندلعت فيما بعد بين أطرافه. وكان من الطبيعي أن تظل جهود السلام متوقفة طوال هذه الفترة. وقد كثّفت الحكومة في الوقت نفسه استراتيجيتها البديلة لتقويض الدعم السياسي لحركة التمرد عبر استيعاب القوى الجنوبية المناهضة لجون قرنق. وبالفعل وقعت الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ اتفاقية مع عدة فصائل مسلحة، شملت إعطاء الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات، مع حكم إقليمي ذي صلاحيات واسعة خلال هذه الفترة. وشملت الاتفاقية أيضاً نصوصاً تحرم التمييز بسبب الدين أو العرق وتؤكد على احترام حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية.

اعتبر كثيرون من المراقبين للشأن السوداني اتفاق مشاكوس فتحاً مبيناً واختراقاً مهماً في الأزمة، لكن أكثر هؤلاء أغفل حقائق مهمة وأولها أن الحكومة السودانية لم تقدم على تنازلات مهمة في البروتوكول المذكور.

وفي تموز/يوليو ١٩٩٧ عقدت قمة للاتحاد في نيروبي قبل فيها السودان العودة إلى مائدة المفاوضات على أساس إعلان المبادئ الذي كانت الحكومة رفضته في السابق. وعقدت في أعقاب ذلك عدة جولات للمفاوضات لم تحقق تقدماً يذكر على رغم ضغوط مجموعة شركاء الإيغاد (وهي مجموعة دولية تضم معظم الدول الصناعية، إضافة إلى الأمم المتحدة وبعض منظماتها) التي أدت إلى تعزيز آلية الإيغاد في عامين، بإنشاء سكرتارية دائمة تتولى ترتيب المفاوضات. وقد ظلت نقاط الخلاف هي نفسها: الدين والدولة، آليات تقرير المصير، الحكم الانتقالي، المشاركة في السلطة، توزيع الثورة.

اختراق مشاكوس

اعتبر كثير من المراقبين للشأن السوداني اتفاق مشاكوس فتحاً مبيناً واختراقاً مهماً في الأزمة. واستشهد أصحاب هذا الرأي بالاتفاق النادر بين الطرفين حول مسألة

الدين والدولة، حيث قبلت الحكومة بنصوص تشير إلى علمانية الدولة (المساواة بين كل المواطنين من دون النظر إلى الدين، وعدم إعطاء اعتبار للدين في حقوق المواطنة) مقابل قبول الجيش الشعبي بتطبيق الشريعة الإسلامية في مناطق الغالبية المسلمة في الشمال. الحكومة أيضاً قبلت بحق تقرير المصير للجنوب مقابل تعهد المتمردين بالدعوة إلى الوحدة والعمل على تأكيدها، والسماح بفترة معقولة (ست سنوات) قبل طرح مسألة تقرير المصير للاستفتاء.

ولكن أكثر هؤلاء المراقبين أغفل حقائق مهمة حول البروتوكول، وأولها أن الحكومة السودانية لم تقدم على تنازلات مهمة في البروتوكول المذكور. فالحكومة أقرت أساساً بحق تقرير المصير للجنوب منذ اتفاقية فرانكفورت عام ١٩٩٢، وعادت وأكدت عليها في اتفاق عام ١٩٩٧ الذي ضمن بدوره في دستور عام ١٩٩٨، بحيث أصبح حق تقرير المصير للجنوب مبدأ دستورياً معترفاً به. وفي قضية الدين فإن الحكومة أيضاً اقترحت منذ مفاوضات أبوجا عام ١٩٩٣ نصوصاً دستورية تؤكد على احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى احترام حقوق المواطنة لجميع السودانيين. وقد ضمنت نصوص كهذه في دستور عام ١٩٩٨ إضافة إلى نص يحظر سن أي قانون يؤثر سلباً في الحقوق الدينية لأي مواطن.

ولكن تفسير الحكومة لهذه النصوص ظل يؤكد على أن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية لا يؤثر سلباً في حقوق الإنسان وفي حقوق المواطنين المدنية والدينية. ويعتبر التنازل المهم هنا هو قبول المتمردين بتطبيق جزئي للشريعة الإسلامية في الشمال، مما يعني عملياً تقسيم البلاد إلى مناطق منفصلة قانونياً، وكان المتمردين في السابق يرفضون أي تطبيق للقوانين الإسلامية باعتباره يحول غير المسلمين تلقائياً إلى مواطنين من الدرجة الثانية. المتمردون قبلوا أيضاً بتمديد الفترة الانتقالية إلى ست سنوات بعد أن كانوا يصرون على ألا تتجاوز سنتين.

التنازل الظاهري الذي قدمته الحكومة كان بالقبول بإطار «علماني» للدولة يخضع تطبيق الشريعة لمبادئ متفق عليها. ولكن الحكومة رفضت من أول يوم هذا التفسير، وأصرت على أن الاتفاق يكرس مكانة الشريعة في الدستور. وبالمنطق نفسه رفضت الحكومة أن تكون العاصمة غير خاضعة للشريعة الإسلامية باعتبارها ذات طبيعة قومية. من جهة أخرى صرح زعيم الجيش الشعبي جون قرنق بأن الحركة نجحت بإقصاء الشريعة الإسلامية عن الجنوب وأنها ستساعد المعارضة الشمالية كذلك في إلغائها في الشمال أيضاً.

وإذا كان الخلاف حول ما اتفق عليه ما يزال محتدماً مما يقلل من قيمة الاتفاق، فإن ما سكت عنه الاتفاق من قضايا لا يقل أهمية عما نطق به. فتطبيق الاتفاق يحتاج إلى تحديد لبعض ما ورد فيه حول الفترة الانتقالية وشكل الحكم فيها. الحكومة السودانية ترى أن تقتصر الفترة الانتقالية على الحكومة الحالية مع إدخال عناصر من الجيش الشعبي فيها من دون تغيير هويتها، وترك أي تغييرات سياسية جذرية إلى ما بعد الفترة الانتقالية. ولكن المتمردين طالبوا منذ البداية بأن يكون لهم دور فاعل في إدارة شؤون الدولة في الفترة الانتقالية، وأن يصبح جون قرنق «رئيساً ثانياً»، إما بالتناوب مع البشير، أو عبر موقع نائب للرئيس يكون له حق الفيتو على كل قرارات

الرئيس. وزاد المتمردون المطالبة بأن تضم الحكومة الانتقالية كل القوى السياسية الرئيسية في البلاد، وأن يتم تسريح الجيش النظامي واستبداله بجيش «قومي» يكون للجيش الشعبي فيه نصيب مهم. فكل هذه الخطوات تعني عملياً إطاحة الحكومة في انقلاب سلمي، وهو مشروع يصعب تصور تعاون الحكومة معه.

ولم يكن هذا هو الإشكال الوحيد الذي واجه المفاوضات التي تعثرت، كما توقع بعض أهل البصيرة، في جولتها الثانية التي انعقدت في أواخر آب/أغسطس. فقد كانت هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بوقف اطلاق النار الذي رفضه المتمردون، مما كان عملياً يعني استمرار القتال أثناء المفاوضات. وقد أدى هذا إلى انهيار الجولة الثانية حين شن المتمردون هجوماً على موقع حكومي مهم على الحدود مع يوغندا (مدينة توريت) وقاموا باجتياحه. وقد انسحب الوفد الحكومي من المفاوضات على أثر هذا الاجتياح وأعلنت الحكومة أنها لن تعود إلى مائدة المفاوضات ما لم يتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، وأن تعاد توريت للحكومة.

> **التنازل الظاهري الذي قدمته الحكومة كان القبول بإطار "علماني" للدولة يخضع تطبيق الشريعة لمبادئ متفق عليها، ولكن الحكومة رفضت من أول يوم هذا التفسير، فيما أعلن جون قرنق أن حركته نجحت بإقصاء الشريعة الإسلامية من الجنوب.**

وقد قبلت الحكومة العودة إلى مائدة المفاوضات بعد ضغوط دولية مكثفة على الطرفين أدت إلى تعهد من قبل المتمردين بالقبول بفترة هدوء خلال المفاوضات. وعقب هذا الإعلان نجحت الحكومة باستعادة مدينة توريت في نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، وكانت في طريقها إلى استعادة مواقع في شرق السودان استولى عليها المتمردون في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. ولكن لا توجد دلائل حتى الآن على أن المفاوضات التي استؤنفت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ستشهد اختراقاً مهماً.

العوامل الخارجية والدور الأمريكي

الحرب الأهلية لم تكن منذ البداية شاناً داخلياً محضاً حيث تداخلت العوامل الخارجية في مسارها في كل الأزمات، بدءاً من الحرب الباردة (سودان النميري كان حليفاً لأمريكا) والسياسة العربية (ليبيا تدخلت إلى جانب المتمردين بسبب عدائها مع مصر ومع النميري) والسياسة الافريقية (الأفارقة ينظرون إلى جنوب السودان كما ينظر العرب إلى فلسطين) والإقليمية (إثيوبيا كانت تنقم على السودان بسبب دعمه للثورة الاريترية) والعوامل الدينية (الكنائس الأفريقية والعالمية ترى في جنوب السودان قضية مفتاحية لمستقبل المسيحية في افريقيا).

ولكن الدور المحير كان دائماً الدور الأمريكي. فعلى الرغم من أن نظام النميري كان أقرب حليف لأمريكا في القارة الأفريقية وكان يتلقى أكبر دعم تتلقاه دولة أفريقية بعد مصر، إلا أن الموقف الأمريكي لم يكن واضحاً في دعم الموقف السوداني ضد اثيوبيا الماركسية، بل بالعكس كان هناك على ما يبدو منذ البداية ميل أمريكي نحو التمرد. وعلى

الرغم من أن قوات التمرد استهدفت أول ما استهدفت المصالح الأمريكية والغربية، وقامت بأعمال ذات طابع إرهابي ضد شركة شيفرون الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في الجنوب، والشركة الفرنسية التي كانت تتولى حفر قناة جونقلي، مما اضطر الشركات المعنية إلى إيقاف عملياتها في السودان، إلا أن أي أدانة لم تصدر من واشنطن لهذه الأعمال. ولم تصدر كذلك أي إدانة لاستهداف لموظفين في فرق الإغاثة وتعويق المعونات للمدنيين مما تسبب في موت قرابة ربع مليون نسمة في الجنوب ونزوح الملايين بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨.

الإدارة الأمريكية في عهد رونالد ريغان مالت بالعكس إلى الضغط على الخرطوم، حيث قامت في آذار/مارس عام ١٩٨٥ بإرسال نائب الرئيس جورج بوش إلى الخرطوم ليطلب من النميري تخفيف توجهاته الإسلامية، وإبعاد الإسلاميين من السلطة وتقديم تنازلات للمتمردين. وبالفعل قام النميري باعتقال قيادات الإسلاميين بعد يوم واحد من زيارة بوش، وقام كذلك بمبادرات عدة تجاه الجنوبيين. ولكن كل هذا لم ينه الحرب ولم ينقذ نظام النميري الذي أطيح به، بينما كان ضيف رونالد ريغان في البيت الأبيض.

بعد سقوط النميري كان من المتوقع أن ترحب إدارة ريغان بالديمقراطية الوحيدة في العالم العربي وقتها وتقدم لها الدعم وتضغط على جون قرنق لانهاء الحرب، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وقد اعترف السفير الأمريكي في الخرطوم في ذلك الوقت في مذكراته بأن الإدارة الأمريكية تعمدت تقديم أقل دعم ممكن للخرطوم، وأعرب عن استيائه من سياسات الصادق المهدي رئيس الوزراء في العهد الديمقراطي وعدم تجاوبه مع المطالب الأمريكية، خاصة لجهة إلغاء قوات الشريعة. وقد كشف السفير في مذكراته أن الولايات المتحدة كانت في الواقع تتلقى من الخرطوم أموالاً أكثر مما كانت تدفع لها، بسبب تسديد اقساط الديون السابقة[(٢٢)].

الطريف أن الولايات المتحدة نشطت بعد انهيار الديمقراطية لدعم جهود السلام، إما بصورة غير مباشرة عبر وساطة كارتر (١٩٨٩) أو مباشرة عبر مبادرة هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية عام ١٩٩٠. ولكن علاقات البلدين شهدت تدهوراً سريعاً بعد حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) وبلغ الأمر أن وضع السودان على لائحة الدول الداعمة للإرهاب عام ١٩٩٤. ولكن الإدارة الأمريكية واصلت دعم جهود السلام حيث قامت في عام ١٩٩٤ نفسه بتسمية مبعوث رئاسي للسلام، وهو ما تكرر بعد ذلك عام ١٩٩٩، ثم عام ٢٠٠١.

وبعد أن وصلت الحال بين البلدين إلى حد إغلاق السفارة الأمريكية في الخرطوم عام ١٩٩٦ ثم قصف مصنع أدوية في الخرطوم عام ١٩٩٨، عادت العلاقات بين البلدين إلى شيء من التقارب بدءاً من ربيع عام ٢٠٠٠، ووصل الأمر إلى إشادة الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ بتعاون السودان في الحملة ضد الإرهاب وموافقة الولايات المتحدة على انهاء العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على السودان عام ١٩٩٦.

ولعبت الولايات المتحدة دوراً فعالاً في مفاوضات السلام الأخيرة، وهي مساهمة

---

(٢٢) G. Norman Anderson, *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999).

لم تغير شيئاً في وصفها الغريب كوسيط بين الطرفين وعدو معلن لأحدهما في الوقت نفسه. ولعل مبعث هذا التضارب تعرض الإدارة لضغوط من جهات عدة، كون الشأن السوداني يهم أطرافاً داخلية ذات نفوذ قوي (مثل الكنائس وجمعيات حقوق الإنسان والإغاثة وغيرها) لا تستطيع الإدارة تجاهلها. ويعتبر هذا الباعث الأساسي على تمرير قانون أمريكي يفرض عقوبات على السودان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وقد دأب الإعلام على توصيف النزاع السوداني على أنه نزاع بين الأفارقة المسيحيين من جهة، والعرب المسلمين من جهة أخرى. وقد شكل هذا التوصيف خارطة الاستقطاب، حيث انحازت أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء للمتمردين، ودعمتهم كذلك الكنائس والهيئات الدينية المسيحية. وأثر هذا بدوره في الدعم الغربي للتمرد، على الرغم من أن السودان ظل معظم الوقت يصنف في معسكر الموالاة للغرب.

وتدخلت كذلك العوامل الأقلية، حيث دعمت إثيوبيا التمرد رداً على دعم السودان للثورة الاريترية، وجاء أكبر دعم للمتمردين من إسرائيل في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ رداً على الدور الذي لعبه السودان عربياً، وكمحاولة للضغط على مصر.

ولكن اللافت هو الغياب العربي عن حلبة الصراع على رغم الاعتقاد السائد بأن الوضع في الجنوب يشكل تهديداً للمصالح العربية. ففي فترة التمرد الأولى لم يكن للعرب إمكانيات أو قدرات للدعم أو إدراك لحجم الصراع ودلالاته، بينما كان للسودان وقتها توجّه للغرب الذي دعم وساند إلى حد ما. ولدى تفجير الصراع في دورته الثانية، لم تكن علاقات السودان العربية على ما يرام. وبداية كانت ليبيا ممن أجج الصراع لتقويض نظام النميري، ثم تلتها دول عربية أخرى كانت لها أجندتها الخاصة في درء أخطار الأسلمة والديمقراطية القادمين من السودان.

> لعل العقبة الكبرى في طريق السلام هي صراع السلطة. وهذا يعني أن الحكومة الحالية سيفرض عليها التخلي عن السلطة وتسليمها لحكومة منتخبة، وهو اقتراح لا يبدو أن الحكومة الحالية متحمسة له.

ولم تكن للعرب كذلك مشاركة ذات بال في جهود السلام سوى المبادرة المصرية ـ الليبية التي جاءت متأخرة (عام ١٩٩٩) ووئدت في مهدها لأنها لم تتحرك خطوة واحدة إلى الأمام. وفي هذه الأثناء كانت هنالك دول كثيرة، بدءاً من إثيوبيا والولايات المتحدة، ومروراً بنيجيريا ودول الإيغاد وجنوب أفريقيا وهولندا والنرويج وبريطانيا وإيطاليا وكندا، ساهمت كلها أو سعت للمساهمة في دعم جهود السلام في السودان. وفي عام ١٩٩٥ أنشأت هولندا بالتعاون مع الولايات المتحدة والنرويج مجموعة «أصدقاء الإيغاد» التي سعت لدعم جهود المنظمة الإقليمية في مجالات السلام تحديداً، وخاصة في جهود السلام في السودان. وفي عام ١٩٩٦ أعيد تشكيل المجموعة التي سميت مجموعة شركاء الإيغاد، وأصبحت تضم أكثر من عشرين دولة ومنظمة دولية تشمل إضافة إلى الدول السالف ذكرها روسيا واليابان والنمسا والبنك الدولي وسويسرا وغيرها. وقد أضيفت مصر إلى عضوية المنظمة في عام ٢٠٠٠.

وقد ساهمت هذه الجهود الدولية المكثفة في تسليط الضوء على الغياب العربي

الواضح عن الساحة، وهو أمر له دلالاته، ولعله يعكس الحالة العربية العامة.

خلاصة

الأزمة السودانية التي أدت إلى تفجير الحرب الأهلية عام ١٩٥٥ ثم عودتها إلى الاشتعال مرة أخرى عام ١٩٨٩ كانت دائماً معقدة ومتعددة الجذور، ولكنها كانت سهلة الحل في البداية. فقد كان مطلب الجنوبيين في بداية الأمر يقتصر على نظام فدرالي يراعي خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد. ولكن الاستجابة لهذا المطلب تأخرت قرابة العشرين عاماً، حيث لم تأت إلا عام ١٩٧٢، حين قبلت حكومة النميري بالحكم الذاتي للجنوب. ولكن هذا الحل الذي جاء متأخراً جاء ناقصاً كذلك. فالحكم الذاتي للجنوب لم يأت في إطار نظام ديمقراطي يعترف بالتعددية والتنوع، واعتمد في وجوده على بقاء نظام النميري العسكري وعلى الثقة في نيات الدكتاتور. ولهذا كان انهيار هذا الترتيب حتمياً لأنه قام على أسس خاطئة ابتداء.

هذه التجربة الفاشلة إضافة إلى تراكمات مرارات الحرب والقمع لعقود خلت دفعت بالقيادات الجنوبية إلى التطرف في المطالب التي تراوحت بين فصل الجنوب أو فرض الهوية الأفريقية غير العربية على كامل السودان كشرط للوحدة. وقد زاد الأمر تعقيداً عقب إعلان النميري فرض القوانين الإسلامية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٣، حيث أصبح مطلب إلغاء القوانين الإسلامية شرطاً محورياً للقبول بعودة السلام عند المتمردين. وقد خلق هذا بدوره توتراً وصراعات داخل الساحة السياسية الشمالية انتهت باستيلاء الإسلاميين المؤيدين لقوانين الشريعة على السلطة في حزيران/يونيو ١٩٨٩. وهكذا أصبحت عودة السلام مشروطة بتربيع دائرة الاستقطاب الحاد بين الإسلاميين الذين لا يصرون فقط على عروبة السودان، بل يشترطون خضوعه للحكم الإسلامي، وبين القوميين الجنوبيين الذين لا يرفضون فقط أسلمة السودان، بل يجادلون في عروبته.

ولا يقل أهمية عن هذا التناقض كون الطرفين يتميزان بنزعات دكتاتورية تسلطية تسعى للانفراد بالأمر، كما كشفت الخلافات الداخلية في كل معسكر. فالقيادة في كل طرف لا تقبل المشاركة في الرأي والأمر حتى ممن يشاطرونها المواقف الايديولوجية والأهداف السياسية.

وهذا يعني أن هناك ثلاثة مستويات من العقبات تحول دون تحقيق السلام في السودان. وأول هذه المستويات هو صراع الهوية بين الشمال والجنوب، وهو صراع يتمحور حول التقابل بين الأفريقية والعروبة، والإسلام والعقائد الأخرى من مسيحية وأفريقية، وبين العربية واللغات الأخرى، وبين الجنوب كإقليم والشمال. وثاني المستويات هو الصراع الايديولوجي بين الإسلاميين وخصومهم من العلمانيين. وأخيراً صراع السلطة بين أركان النظام ومنافسيهم من داخل وخارج المنظومة الحاكمة.

ولعل العقبة الكبرى في طريق السلام هي صراع السلطة. ذلك أن أي حل مقترح للأزمة لا بد من أن يمر عبر مشاركة مرحلية في السلطة بين كل الأطراف، وتنتهي بإرساء نظام ديمقراطي تعددي. وهذا يعني أن الحكومة الحالية سيفرض عليها التخلي عن السلطة وتسليمها إلى حكومة منتخبة، وهو احتمال لا يبدو أن الحكومة الحالية ستكون متحمسة له. ولهذا فإن السلام في السودان ما يزال بعيد المنال □